

قال لـ الوطن عن وضع القطاع الخاص: «لما يطيح البعير تكثر سكاكينه»

فيصل المطوع: «الغرفة» فقدت مصداقيتها وأصبحت مقرونة بالاحتفالات والتشريفات

حان الوقت لتشكيل جمعية لرجال الأعمال الكويتيين تدافع عن مصالحهم بعد غياب دور «الغرفة»

كتب سامي وادي:

نادى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل علي المطوع بضرورة تشكيل جمعية لرجال الأعمال الكويتيين تهتم بأمورهم وتدافع عن مصالحهم لتصبح مثل الـ «لوبي»، وتطرح قضاياهم على الحكومة مباشرة بعيداً عن غرفة تجارة وصناعة الكويت التي وصفها بأنها فقدت دورها مناشداً بضرورة تكوين لوبي سياسي داخل مجلس الأمة يتبنى الأجندة الاقتصادية.

الغرفة تفقد مكانتها

وأكد المطوع في تصريح لـ «الوطن» أن غرفة تجارة وصناعة الكويت فقدت دورها الأساسي وأصبحت مقرونة بالاحتفالات والتشريفات والسفريات، والأهم من ذلك كله أنها فقدت استقلاليتها ومكانتها المرموقة وأصبحت تقريباً دائرة تابعة للحكومة مشبهاً الغرفة باللوبي الضعيف الذي لا دور له في القضايا الاقتصادية.

وشدد المطوع على أن الدور المطلوب من أعضاء مجلس إدارتها هو تبني قضايا أعضاء الغرفة وحماية رجال الأعمال والاقتصاد الوطني من خلال تنميته بالمشاركة في تهيئة مناخ استثماري صحي.

ودلل المطوع على موقفها هذا بما فعلته الغرفة ومثلوها مع إدارة سوق الكويت للأوراق المالية السابقة.

ملفات
الافصاح

وأوضح المطوع أن الغرفة لم تبذل جهداً في التدخل وحل موضوع ملفات الإفصاحات ولم تحاول حتى تغيير هذا القانون منذ تطبيقاته الجائرة الأولى، بل وقفوا مع تعميق الإضرار ببعض رؤساء مجالس إدارات شركات كبرى ومهمة لا بسبب إلا لكونهم منافسين شرفاء معتبراً أن بعض ممثلي غرفة التجارة في لجنة السوق تمادوا وأقروا التطبيق الجائر لهذا القانون المعيب وشجعوا عليه حفاظاً على مصالحهم الشخصية.

خسارة الشركات المدرجة

واستطرد المطوع قائلاً أن تمادي بعض أعضاء الغرفة استمر في موقفها من فسخ عقود B.O.T، حيث أنها بدلاً من الوقوف مع أعضائها ومؤازرتهم ووضع الحلول التي تحمي أعضاء الغرفة قاموا

الحكومة
تتعامل مع القطاع
الخاص بقياداته
وكأنهم من
بلاد «الواق واق»

بالشد على أيدي الحكومة وتشجيع الدور السياسي مما جعلها في موقع تنذر المجتمع الاقتصادي بشكل عام، لافتاً إلى أن بعض الأعضاء قد يكون لديهم مصالح معينة لفسخ هذه العقود مشيراً إلى أن خسارة أصول الشركات المدرجة بلغت نحو خمسة مليارات دينار خلال فترة وجيزة من قرارات الفسخ والتحيد.

وأبدى المطوع حسرته على أيام الغرفة الماضية وقال: لقد كان لمجالس إدارتها السابقة

دور مستقل عن الحكومة ذو صوت عال مؤثر، وموقف جريء مقدام بالدفاع عن مصالح أعضائها وخدمة الاقتصاد الوطني ورفعته، مبدياً أسفه على وضعها الحالي مما جعلها تفقد دورها وتشتت كلمة رجال الأعمال الذين لم يعد لهم قيمة أو كلمة مسموعة، مشبها وضع القطاع الخاص الحالي بالمثل الكويتي القديم «لما يطيح البعير تكثر سكاكينه»، مما جعل عملية الطعن فيه أسهل وأسهل.

بلاد الواق
واق

واستنكر المطوع تبرؤ الحكومة من واجب دعم القطاع الخاص ورجالاته وكأنهم قادمون من بلاد الواق واق، ولا شأن للدولة بهم أو بأمورهم وقوانينهم الاقتصادية التي إذا تم الاهتمام الصحيح بها قد يعمل على انقاذ الاقتصاد من الإهمال وحالة التردّي التي وصل اليه حالياً وهو ما يتناقض مع طموحات رؤية صاحب السمو أمير البلاد في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري رئيسي في المنطقة وهذا أمر غير غريب.

واتفق المطوع مع مقولة عدم وجود سند حقيقي أو ممثل فعلي لرجال الأعمال في الكويت، وهذا عيب يلحق بغرفة التجارة والصناعة، مشدداً في نفس الوقت على عدم قبول إخلاء مسؤولية الحكومة وواجبها الوطني بالدفاع عن اقتصاد البلد وهيبته، وإعادة انتعاشه وحيويته. من أجل هذه الأسباب



● فيصل المطوع

مجتمعة نادى المطوع بضرورة تشكيل جمعية رجال الأعمال الكويتيين

لتهتم بأمورهم وتدافع عن مصالحهم وتطرح قضاياهم على الحكومة مباشرة بعيداً

مطلوب تكوين
.. «لوبي» سياسي
داخل مجلس الأمة
لتبني الأجندة
الاقتصادية

عن الغرفة التي فقدت -حسب رأيه- ظلها ومصداقيتها ودورها.